الابن المقر نصفها اي نصف المائة المدعى بها اذ هادين على
الميت لانه مقر على ابيه بدين ولا يلزمه اكثر من نصف دين ابيه
ولانه يقر على نفسه واخيه فلا يقبل اقراره على اخيه ويقبل على
نفسه الا ان يكون المقر بالدين عدلا ويشهد لرب الدين
بالمائة ويحلف معه المدعى اي رب الدين فياخذها اي ياخذ
المائة التي شهد له بها احد الابنين وتكون المائة الباقية بين
الابنين وانما لزم المقر بالدين نصف المائة لانه يرث نصف
التركة فيلزمه نصف الدين لانه بقدر ميراثه ولو لزمه جميع
الدين كان له ان لا يقبل شهادته على اخيه لكونه
يدفع بشهادته ضرر عن نفسه ضررا

باب الاقرار بالمجمل

بضم الميم الاولى وفتح الثانية وهو ما احتمل امرين على السواء
اذا قال له علي شيء او له كذا او كذا او له شيء او له كذا كذا
صح الاقرار وقيل له اي وقال له الحاكم فسره لانه يلزمه تفسيره
لان الحكم بالمجهول لا يصح فان ابى التفسير حبسه حتى يفسر لان
التفسير حق عليه فاذا امتنع من حبسه على كالمال ويقبل
من تفسيره بحد قذف عليه للمقر له وبحق شفعة وبأقل مقول
لانه الشيء لابمية تجسه ورد سلام وتشميت عاطس
وعيادة مريض واجابة دعوة ونحو ذلك ولا بغير متمول
كقشر جوز وحبة بر او شعير او نواة فان مات المقر
بالمجمل قبل التفسير لم يواخذ وارثه بشيء ولو خلف تركة
قاله في المنتهى وفي الفروع وان مات ولم يفسر فوارثه كهو ان
ترك

ترك تركة وجزم به في الاقناع ومن قال من اثاني له علي
مال عظيم او قال مال خطير او قال مال كثير او قال مال جليل
او قال مال نفيس او مال عزيز او زاد عند الله او قال
عظيم عند الله او خطير عند الله او نفيس عند الله وعزيز
عند الله او قال عندي قبل تفسيره باقل متمول لان العظيم
والخطير والكثير والجليل والنفيس والعزيز لا حد له في
الشرع ولا في اللغة ولا في العرف ويختلف الناس فيه فمنهم
من يعظم القليل ومنهم من يعظم الكثير فلم يثبت في ذلك
حد يرجع الى تفسيره به ولا نعلم ما مال الا وهو عظيم كبير
جليل نفيس فقبل تفسيره باقل متمول لذلك وله علي
دراهم كثيرة قبل ثلاثة فاكثر من الدراهم وكذا لو قال
دراهم عظيمة او وافرة لان الكثيرة والعظيمة والوافرة
لا حد لها في الشرع ولا في اللغة ولا في العرف وتختلف
احوال الثلاثة اكثر منها واقل مما فوقها ولان الثلا
ثة اقل الجمع وهو اليقين وله كذا كذا درهم بالرفع او
بالنصب لزمه درهم اما مع الرفع فلانه تفسير مع عدم
التكرير بشيء وهو درهم فيجعل الدرهم والتكرير للتا
كيد لا يقتضي الزيادة لانه قال شيء بشيء درهم او شيئان
هو درهم لانه ذكر شيئين ثم ابدل منهما درهما واما مع
النصب فانه تمييز لما قبله والتمييز مفسر وقال بعض
النحاة هو منصوب على القطع كانه قطع ما ابتدا به

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)